

ينصب على التمييز والناصب له ما قبله وهو التمييز الذي
 وقع التمييز منسداً وبيننا له وذلك كثر ارضاً ارضاً
 تمييز مغز ومبين لما قبله وهو شره العامل فيه
 النصب شره وكذا يقال فيما بعد وكما عامله فيه
 النصب مع كونه لها جامداً شبهه تكلم الفاعل من حيث
 انه طالب له في المعنى اي طالب للعمل فيه ان قلت
 قول المصنف بما قد فرغ يقتضي ان التمييز منصوب بما قبله
 وقع تفسيرا له سواء كان ما وقع تفسيرا له الميم ذات
 ميم كثر وما بعده او ميم نسبة كطاب زيد نفساً
 لان ما في كل منهما واقعة على ميم والميم قسمتان
 لهم مغز ونسبة وهي نسبة الطيبة لزيد مثلك مع ان
 نفساً الواقعة تمييزاً انهم من نسبة ما قبلت به
 الفاعل من افعال او المفعول ليس منصوباً بالنسبة
 بل بالفاعل المذكور وهو طاب او شبهه كطيب ابوة
 ووقع الاجماع منهم على ذلك واجيب بانه المراد
 من التمييز في كلامه بالنسبة للثاني نفس النصب على
 لا النسبة لانه لما كان نسبة ميمه اتبعها كثر
 بها ان تلقى به فتح وضمه بوصفها ويكون في المعنى
 ينصب التمييز بالميم التمييز وهو التمييز نفسه
 له سواء كان التمييز الميم على مغز او شبهه او في النسبة
 ان كان مع علمه بحسب ما قبله من التمييز وهو
 وما

وما بعده واما ميم النسبة فيأتي حكمه بعد ذلك
 فهو مقصور على بعض احواله ومبدأ ذلك مثلاً
 في قول بعد وانفا على المعنى انصب ما قبله وقول
 وعامل التمييز قد سطلتاقانه يدل على ان العامل
 في تمييز النسبة الفاعل او شبهه لانه وقع التمييز منسداً
 ومبنياً له الشامل للنسبة وادالكات للعامة
 ما يخصه ويقصر على بعض احواله لا يكون عمومه
 باطلاً فالمعنى ح بما قد فسره الايها سيأتي فان
 يكون منصوباً بالفاعل او شبهه او يقال ان كل ما
 لا عموم فيه لانه قول بعد كثر ارضاً حال من ما
 الموصولة والمعنى ينصب بما قد فسره حاله كون
 ما فسره مثل شر ارضاً لا مطلقاً فكل ما يقيد
 بما ذكره ولا يردح فتخص ان الاجوبة ثلاثة وهي
 اما ان يكون باقياً على عمومه ومزيد من النسبة
 نفس الفصل او شبهه لاكتابه وصفه الإيهام
 من ارجاع مقصور قصر على بعض احواله وهو المراد
 او لا عموم فيه اصلاً لجعل ما مثله بعد تقيدها
 له وهذا الثالث قريب مما قبله بل في الحقيقة
 عينه وحده وهو بالذکر لانه في الغالب جامد فرجاً
 يتوهم لانه لا ينصب فندفع ذلك التوهم بذكره دون غيره
 والبرهان بانسداد ما ليسو نسبة حتى لا يرد عليه قول تعالى